دور الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف فى الحد من الإحتيال المالى بالتقارير المالية: دراسة ميدانية

إعداد

الباحث / عادل سالم نهار المطيري

باحث ماجستير بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات
المجلد السادس عشر – (عدد خاص – الجزء الثالث) – سبتمبر ٢٠٢٤م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:
المطيري، عادل سالم نهار، (٢٠٢٤)، "دور الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف فى الحد من الإحتيال المالى بالتقارير المالية: دراسة ميدانية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (خاص)، ١١٥٧ - ١١٨٤.
رابط المجلة: https://masf.journals.ekb.eg

ملخص البحث:

استهدف البحث تقييم أثر الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف على الحد من الاحتيال المالي بالتقارير المالية في البيئة الكويتية، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من (١٢٠ مفردة) من (مسئولي الإدارة العليا – مسئولي الإدارة المالية - مراقبي الحسابات - مسئولي الجهات الرقابية والقضاء)، وذلك بالقطاعات التالية (قطاع المواد الغذائية – قطاع البترول – مكاتب التدقيق – ديوان المحاسبة)، وباستخدام بعض الأساليب الاحصائية والتي من بينها، أسلوب تحليل الارتباط وأسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis وأسلوب كورسكال واليس Kruskal-Wallis.

وخلصت الدراسة الميدانية إلى وجود إتفاق حول مؤشرات قياس الاحتيال المالي بالتقارير المالية في كافة القطاعات محل الدراسة، وهناك إتفاق بكافة القطاعات حول المتطلبات التي ينبغي علي الإدارة الالتزام بها للحد من الاحتيال المالي بالتقارير المالية بالبيئة الكويتية، وجود علاقة طردية قوية بين الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف في الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية. استناداً إلى النتائج السابقة يوصى الباحث بضرورة قيام كافة المؤسسات الكويتية التي تتعامل بعملات أجنبية تتعرض لمخاطر تغير سعر الصرف بأتمتة البيانات ومعالجتها لتحويلها إلى معلومات موثوقة على المدي البعيد، من أجل الحد من التلاعب في تلك البيانات.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، سعر الصرف، مخاطر أسعار الصرف، تغيرات أسعار الصرف، الاحتيال المالي.

Abstract:

The research aimed to evaluate the impact of disclosing exchange rate changes on reducing financial fraud in financial reports in the Kuwaiti environment, by conducting a field study on a sample consisting of (120 individuals) of (senior management officials - financial management officials - auditors - regulatory authorities officials). In addition, the judiciary), in the following sectors (the food sector - the petroleum sector - audit offices - the Audit Bureau), and using some statistical methods, including the correlation analysis method, the multiple linear regression analysis method, and the Kruskal-Wallis method.

The field study concluded that there is agreement on indicators for measuring financial fraud in financial reports in all sectors under study, and there is agreement in all sectors about the requirements that management must adhere to to reduce financial fraud in financial reports in the Kuwaiti environment, and there is a strong direct relationship between disclosure of exchange rate changes In reducing financial fraud in the Kuwaiti environment. **Based on the previous results, the researcher recommends** the need for all Kuwaiti institutions that deal in foreign currencies that are exposed to the risks of exchange rate changes to automate and process data to transform it into reliable information in the long term, in order to limit manipulation of that data.

Keywords: Accounting disclosure, exchange rate, exchange rate risks, exchange rate changes, financial fraud.

أولاً: الإطار العام للبحث

١- مقدمة ومشكلة البحث:

انطلاقا من استراتيجية الكويت في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩- ٢٠٢٤ التي تتواءم مع الأولويات الإنمائية الوطنية ومع الأطر الدولية بشأن مكافحة الفساد والتنمية، بالإضافة الى تبني الدولة قوانين شـــاملة لمعالجة وتجريم حالات الاحتيال المالي بكل من القطاع العام والخاص، ظهرت أهمية التأكيد على ثقة المعلومات بالتقارير المالية بشـأن خلوها من ممارسـات المحاسـبة الإبداعية، والذي قد يسهم عدم دقة وملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في الانهيارات التي نشهدها في الأنظمة المالية والمحاســبية (**أبو جبل، ٢٠١٩**). وقد عكس حدوث هذه الانهيارات انعدام الشــفافية والتلاعب بالمعلومات بالتقارير المالية المنشـورة وانخفاض درجة التحفظ المحاسـبي لها مما كان له الأثر البارز في فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

وتعد ظاهرة الاحتيال المالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه الشركات، ومن المفترض أن تلعب المراجعة وخـدمات التأكيد الأخرى التي يقدمها المراجعون القـانونيون دوراً هاماً في إضفاء الثقة على المعلومات التي تحتويهـــا القوائم المالية الدورية أو أي تقارير أو إفصـاحات تنشـرها الإدارة لا سيما الإفصاحات ذات الصلة بالحد من الاحتيال وتنفيذ وتصميم برامج الالتزام ذات الصلة، وبالتالي زيـــادة مـصداقية وقبـول هـــذه المعلومات لـدى مـستخدميها المتعددين الـــذين يعتمدون عليها عنـــد اتخـاذ قراراتها المختلفة (**Jeppesen, 2019**).

وفي هذ السياق فقد أدى تباطؤ العديد من اقتصـاديات الدول الكبرى في الفترة الماضـية إلى مزيج من ارتفاع الأسـعار العالمية للسـلع الأسـاسـية، واضـطراب سـلاسـل الإمداد وارتفاع تكاليف الشـحن، بالإضـافة إلى تقلبات الأسـواق المالية في الدول الناشـئة ، مما أدى إلى ضـغوط تضـخمية أثرت على اقتصـــاديات الكثير من الدول ومنها اقتصـــاد جمهورية مصـــر العربية، كما أن الحرب بين روســيا وأوكرانيا أدت إلى انخفاض تدفقات النقد الأجنبى من السياحة وكذلك من الاستثمار الأجنبي المباشـر، وهو ما ترتب عليه ارتفاع الأسعار بصفة عامة. تلك الزيادة في الأسعار العالمية شكلت ضغطاً إضافياً على العملة المحلية الجنيه المصـرى) مما اسـتوجب تدخل البنك المركزى المصـرى برفع سـعر الفائدة على الجنيه المصـرى وتحريك سـعر الصـرف خلال شـهر مارس ٢٠٢٢ ، وقد نتج عن هذا التحريك انخفاض في قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكي ، خلال تلك الفترة بنسبة تجاوزت (١٨٪) ، مما ترتب عليه تأثر الشركات التي لديها أرصدة التزامات كبيرة بالعملة الأجنبية ، سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل بخسائر كبيرة نتيجة إعادة ترجمة هذه الأرصدة وفقاً لسعر الصرف بعد تحركه (عبد الله، ٢٠٢٢).

وتأسيساً علي ما تقدم، يمكن أن يكون لأسعار الصرف تأثير كبير على عوائد المستثمرين. يمكنهم تحويل العوائد المتواضعة أو حتى الخسائر إلى عوائد جذابة للغاية - والعكس صحيح. هناك شيء واحد فقط يحدد ما إذا كان تأثير العملة سـيكون إيجابيا أم سـلبيا: سـلوك الدولار الأمريكي (USD) بالنسـبة للعملة المقومة بالأوراق المالية. وفي جوهر الأمر، فإن العملة الأقوى لها تأثير ســـلبي على إجمالي العـائدات للمســـتثمرين المحليين، كمـا أن العملـة المحليـة الأضـــعف لهـا تـأثير إيجـابي (Scott & Michael, 2011).

وفيما يتعلق ببيئة الممارسة المهنية بالكويت، لم تحدد القوانين والارشادات المهنية في الكويت ضوابط رقابية كافيه للالتزام بمتطلبات الحد من جرائم الاحتيال المالي أو أي ضوابط للإفصاحات ذات الصلة، وكذا لا يوجد تحديد واضح لدور للمراجعين الداخليين أو لمراقبي الحسابات في التوكيد علي الالتزام بمتطلبات الحد من جرائم الاحتيال المالي أو على أي إفصاحات ذات صلة. هذا وفي سياق التأثيرات السلبية التي تشكلها تغيرات سعر الصرف علي الوحدة الاقتصادية وكافة الأطراف ذات العلاقة بها، الأمر الذي قد يصاحبه العديد من الممارسات السلبية من جانب إدارة تلك الوحدات، وعليه يمثل الإفصاح عن تلك التغيرات ركيزة أساسية للحد من الممارسات السلبية من جانب الإدارة، الأمر الذي ينعكس علي الحد من الإحتيال المالي بالتقارير المالية.

وعليه تتجسد مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1- ما هي طبيعة ممارسات الإحتيال المالي بالتقارير المالية؟ وما هي مؤشرات قياسها؟
2- إلى أي مدى تلتزم الإدارة بمتطلبات الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية؟
3- ما هو أثر الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف علي الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية؟

٢- عرض وتحليل الدراسات السابقة: يمكن عرض وتحليل الدراسات السابقة على النحو التالي:

تطرقت دراسة (بالرقي وراشدي، ٢٠١٧) إلى دراسة وتحليل كيفية معالجة العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية لدي المؤسسة والتي تتكون إما من معاملات بعملة أجنبية، أو يكون لها عمليات أجنبية، وكذلك التعرف على طريقة إختيار سعر الصرف الذي يجب إستخدامه، وكيفية الإعتراف في القوائم المالية بالأثر المالي للتغيرات في أسعار الصرف. **وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:** أن هناك نوعين من القضايا المحاسبية محل خلاف والتي ترتبط بتطبيق المعايير في الدول المختلفة، ومنها معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) حيث أنه يشجع على طريقة إستخدام سعر الصرف الجاري ولا يتعامل مع آثار أسعار الصرف الآجل في الدول ذات العملات غير القابلة للتحويل بصورة حرة دولياً.

في حين تناولت دراسة (السيد، ٢٠٢٠) اضافة عنصر المخاطر المرتبط بتقلبات الاسعار وسعر الصرف (متمثل في التباين الشرطي لكل من الرقم القياسي لاسعار المستهلكين والتباين الشرطي لسعر صرف الدولار الامريكي) الى جانب العناصر التفسيرية التقليدية في دالة الطلب على النقود بمفهومها الواسع M2 (والمتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وسعر الفائدة وسعر الصرف بالاضافة الى معدل الادخار)، حيث تم استخدام بيانات سنوية عن الاقتصاد المصري في الفترة من ١٩٧٦ وحتى ٢٠١٨ المتاحة في قاعدة بيانات البنك الدولي, وباستخدام اسلوب التكامل المشترك والية تصحيح الخطأ Co-Integration and Error Correction Modeling Technique. **وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:** أن هناك إرتباط إيجابي بين كل من الدخل وسعر الفائدة على الايداع ومعدل الادخار ومخاطر تقلب سعر الصرف وبين الطلب على النقود, بينما لم تكن العلاقة بين سعر الصرف الطلب على النقود معنوية احصائياً.

وناقشت دراسة (إبراهيم وآخرون، ٢٠٢١) قياس وتحليل أثر الإفصاح عن مخاطر التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح المحاسبية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية تشتمل على إحدي عشر شركة مسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية وتتبع قطاع الصناعات الدوائية، وتم الإعتماد على أسلوبين، يتحدد الأسلوب الأول في الإستقراء من خلال الدراسة النظرية، والثاني الإستنباط من خلال الدراسة التطبيقية. **وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:** عدم وجود تأثير معنوي للإفصاح عن مخاطر أسعار الصرف على جودة الأرباح، وبناء عليه أوصي البحث

بالمزيد من العرض التفصيلي لمكونات مخاطر أسعار الصرف سواء في صلب القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة.

في حين تطرقت دراسة (Feka & Vatrenjak, 2021) إلى مناقشة المقترحات الواردة بشأن التصنيف للعملات الأجنبية في قائمة الأرباح والخسائر لفروق العملات الأجنبية. **وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:** أنه يجب تصنيف فروق العملات الأجنبية في نفس فئة قائمة الأرباح والخسائر على أنها الإيرادات أو المصروفات من البنود التي أدت إلى فروق أسعار الصرف على بند فئة التشغيل، ما لم يكن له تكلفة أو مجهود آخر.

كما إستهدفت دراسة (Pham, 2021) إلى إلقاء الضوء على أسعار الذهب وسعر الصرف في الفيتنام باستخدام تقنية التكامل المشترك المتغير بمرور الوقت. **وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:** أن هناك تأثيرات تضخم كبيرة بين العاملين، وأن السياسة النقدية تؤثر كثيرا على سعر الصرف، وأوصت الدراسة باستخدام نماذج أخرى لتحليل العلاقات الطويلة بين سعر الذهب وسعر الصرف لإصلاح تقدير المعاملات الواردة بينهما.

كما تناولت دراسة (Yasheng & Zhuojun, 2022) البيانات الأصلية المنظمة في التقرير المالي لبناء نموذج جديد لتحديد الاحتيال، والذي يمكنه اكتشاف الاحتيال بسرعة في الصين. تأخذ هذه الدراسة الشركات المدرجة في الصين من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠١٦ كعينات بحثية وتختار ٢٨ مجموعة من البيانات الأولية من التقارير المالية، بعد ذلك تقارن هذه الدراسة فعالية الكشف عن خوارزميات التعلم الآلي ذات التصنيف الفردي وخمس خوارزميات التعلم المجمعة في اكتشاف الاحتيال بالمقارنة مع خوارزميات التعلم الآلي ذات التصنيف الفردي. **وتظهر النتائج** أن خوارزميات التعلم الجماعي أفضل بشكل عام في اكتشاف الاحتيال للشركات الصينية المدرجة، وأن خوارزمية التراص تحقق أفضل أداء، **كما توفر نتائج الدراسة** دليلاً مباشرًا على الكشف السريع عن الاحتيال باستخدام البيانات الأولية للتقارير المالية وخوارزميات التعلم المجمع، **وبناء علي نتائج الدراسة أقترح الباحث نموذجًا لتحديد الاحتيال في التقارير المالية** قائمًا على الخوارزميات للشركات المدرجة في الصين، والذي يوفر نهجًا بسيطًا وفعالًا للمستثمرين والمنظمين والإدارة. ويمكنه أيضًا توفير مرجع للكشف عن سيناريوهات الاحتيال الأخرى.

كما تطرقت دراسة (معلمي؛ الحلو، ٢٠٢٢) إلى بيان مستوي الاهتمام بتطبيق وبالمجالات المكونة لبيئة مفاهيم وأدوات التنقيب عن البيانات لإدارة العمليات المصرفية في كشف الاحتيال المالي بالقوائم المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على الاستبيان الموزع على أفراد مجتمع الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: إن تقنيات التحليل المتقدم وتنقيب البيانات هي العصب الرئيسي لمعظم المؤسسات المالية وذلك لما توفره من قدرة على الاستكشاف والتنبؤ الذي يعتبر من أهم الاحتياجات المعرفية حيث يساعد التنقيب في البيانات على الكشف عن الاحتيال المالي بالقوائم المالية بالبنوك.

كما تناولت دراسة (منصور، ٢٠٢٣) تحليل تغيرات سعر الصرف والمشاكل الناجمة عنها في فلسطين في ظل إستخدام تكنولجيا المعلومات، وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. **وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:** أن آليات تكنولجيا المعلومات تساعد على نشر معلومات شاملة عن التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف عبر شبكات وسلاسل زمنية معينة وتزيد من إمكانية التنبؤ بها، وأن العمليات التجارية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات يتولد عنها خطر سعر الصرف نتيجة التغيرات غير المتوقعة في أسعار الصرف، وأن دور العملة

الأجنبية وسعر صرفها لا يتوقف على تمويل الاستيراد فقط وتحديد المعروض النقدي منها، بل يتعدي ذلك الأمر للمساهمة في خلق النقود الوطنية وتحديد كميتها.

وأخيراً استهدفت دراسة (Rahma & Sari, 2023) الكشف عن تأثير جميع عوامل نموذج الاحتيال السداسي على الاحتيال المالي في القوائم المالية. **حيث تكونت عينة الدراسة** من الشركات المسجلة في مؤشر جاكرتا الإسلامي (JII) للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، وتم تحديد العينة باستخدام طريقة أخذ العينات القصدية، والتي تستخدم لاختيار العينات وفق معايير معينة، بحدود ٦٦ عينة لمدة ثلاث سنوات. وتم اختبار فروض الدراسة باستخدام تحليل الانحدار اللوجستي لتحليل البيانات. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أن الاستقرار المالي والغرور لهما تأثير على الاحتيال في القوائم المالية، في حين لم يكن للحاجة المالية الشخصية، والضغوط الخارجية، والهدف المالي، والقدرة، وطبيعة الصناعة، والمراقبة الفعالة، والترشيد، والتواطؤ أي تأثير. بشأن الاحتيال في البيانات المالية.

ومن استقراء وتحليل الدراسات السابقة يمكن للباحث استخلاص أهم المحاور التالية:

خلص الباحث أن الدراسات السابقة تؤيد وتدعم موضوع البحث، ولكن أي منها لم يتناول أثر الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف على الحد من الاحتيال المالي في البيئة الكويتية، وذلك نظرا لحداثة الموضوع في البيئة الكويتية. كما ركزت مجموعة من الدراسات علي الآليات المختلفة للحد من ممارسات الإحتيال المالي، إلا أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى الجوانب المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف.

وعليه فقد خلص البحث من عرض وتحليل الدراسات السابقة – أن الفجوة البحثية – للبحث تتمثل في عدم تناول موضوع الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف على الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية، وهو ما يؤكد على حداثة موضوع البحث، وضرورة القيام بدراسته، **ومن ثم يهدف هذا البحث الى تقييم أثر الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف على الحد من ظاهرة الاحتيال المالى بالبيئة الكويتية من خلال تقديم دراسة ميدانية.**

٣- أهداف البحث:

في إطار التأثيرات السلبية التي قد تشكلها تغيرات سعر الصرف علي الوحدة الاقتصادية وكافة الأطراف ذات العلاقة بها، وما قد يصاحبه من ممارسات سلبية من جانب إدارة تلك المؤسسات، بناء عليه يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس أثر الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف في إطار المعايير الدولية ذات العلاقة للحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية، ويتفرع من الهدف الرئيسي للبحث الأهداف الفرعية التالية:

١/٣- الكشف عن ممارسات الإحتيال المالي بالتقارير المالية، وتحديد أهم مؤشرات قياسها.

٢/٣- رصد مدى إلتزام الإدارة بمتطلبات الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية.

٣/٣- تقييم أثر الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف علي الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية.

٤- أهمية البحث: تمثلت أهمية البحث في كل من:

١/٤- ندرة الدراســـات الأكاديمية - فى حدود علم الباحث - التي أجريت فى هذا مجال تقييم أثر الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف فى الدول العربية، لا سيما في دولة الكويت.

٢/٤- تزايد إهتمام الاكاديميين بالإفصـاحات المتعلقة بتغيرات أسـعار الصـرف، خاصـة في ظل تزايد الموجه التضخمية على مستوي العالم، وذلك في ضوء المعايير المنظمة والممارسات المهنية.

٣/٤- تسليط الضوء على الأطر الهامة من حيث تحديد مسئوليات إدارة الشركة تجاه الإلتزام بالحد من الإحتيال المالي والتقرير عنه مروراً بمحاولة تقييم أثر الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف على الحد من الاحتيال المالي في البيئة الكويتية.

٥- فروض البحث: تمثلت فروض البحث فيما يلي :

١/٥- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن طبيعة ممارسات الإحتيال المالي بالتقارير المالية، وأهم مؤشرات قياسها.

٢/٥- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن إلتزام الإدارة بمتطلبات الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية.

٢/٥- يوجد أثر معنوي للإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف علي الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية.

٦- منهج البحث: في سبيل التعرف على مشكلة البحث وسعيا نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه اعتمد الباحث على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وذلك على النحو التالي:

١/٦- المنهج الاستنباطي : إستهدف الباحث من خلال إستخدام هذا المنهج استقراء أهم التشريعات والإصدارات المهنية والدراسات السابقة ذات الصلة بدور الادارة في دعم الإلتزام بمتطلبات الحد من الإحتيال المالي ومدى حاجة أصحاب المصالح لوجود إفصاح عن تغيرات أسعار الصرف.

٢/٦- المنهج الاستقرائي : إعتمد الباحث على هذا المنهج في اجراء الدراسة الميدانية ، وذلك لدراسة أثر الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف على الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية.

٧- حدود البحث: إقتصر البحث على الفئات التالية (مسئولي الإدارة العليا - ومسئولي الإدارة المالية - ومراقبي الحسابات - وممثلي الأجهزة الرقابية والقضائية) بالشركات الكويتية والتي تعكس الأطراف الأكثر إرتباطاً بالبحث.

٨- خطة البحث: في ضوء مشكلة البحث، وسعياً نحو تحقيق أهدافه، واعتماداً على منهجه لاستخلاص أهم النتائج وتقديم التوصيات تم تقسيم هذا البحث على النحو التالي :

أولاً: الإطار العام للبحث.
ثانياً: الإطار النظري للبحث.
ثالثاً: الدراسة الميدانية بالبيئة الكويتية.
رابعاً: النتائج والتوصيات.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

1- مفهوم وطبيعة عمليات الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية:

١/١- مفهوم الاحتيال: يري **(Wells, 2014)** أن الاحتيال المالي ينقسم إلى قسمين، الأول الذي يقوم به الموظفين أو الادارة داخل المنشأة Occupational Fraud، أما الثاني فهو الذي تقوم به منشأة ضد أفراد، أو أفراد ضد منشأة، أو منشأة ضد منشأة أخرى، كذلك أفراد ضد أفراد وتعتمد الدراسة الاحتيال الوظيفي كمرادف للاحتيال المالي بواسطة الإدارة والعاملين.

في حين أشارت دراسة **(Louwers et.al., 2015)** أن الاحتيال هو التلاعب في معلومات المؤسسة الاقتصادية عن قصد وذلك بهدف اقناع وايهام مستخدمي المعلومات بأن المعلومات حقيقية وغير مزيفة وبالتالي فإن الاحتيال يؤدي الى تعرض المؤسسة الاقتصادية الى الضرر المادي والمعنوي وخسارة سمعتها بين منافسيها.

وينطوي الاحتيال على تقديم معلومات مضللة ذات أهمية نسبية بشكل مقصود، وينتج عنه أضرار مادية للمستخدم الذي يعتمد عليها، وتتمثل العناصر القانونية للاحتيال (الكذب المتعمد، التضليل، حدث مادي، تعرض الضحية للأذى) (**مراد وأمين، ٢٠١٧**).

وفي هذا السياق تطرقت دراسة (**بن بوعزيز، ٢٠٢٢**) للاحتيال المالي في ظل تكنولوجيا المعلومات "رقمنة العمليات المحاسبية" بأنه التلاعب العمدي بمعلومات وبيانات يختزنها الحاسب الآلي، أو الادخال غير المصرح به لمعلومات وبيانات صحيحة، أو التلاعب في الأوامر والتعليمات التي تحكم عملية البرمجة، أو أي وسيلة أخرى من شأنها التأثير على البيانات والمعلومات التي يحتوي عليها الحاسوب وذلك من أجل الحصول على ربح غير مشروع أو إلحاق الضرر بالغير.

٢/١- أسباب الاحتيال المالي: من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب عمليات الاحتيال ما اشارت إليه دراسة (**درغام وزقوت، ٢٠١٧**):

- **العوامل الداخلية:** وهي عوامل ترتبط بالشخص نفسه مثل تكوينه الفطري، البيولوجي، وميولاته النفسية والعقلية، ومنها ما هو موروث وبعضها مكتسب.
- **العوامل الخارجية:** وهي تنقسم إلى نوعين أساسيين:

✓ العوامل الاجتماعية: وهي العوامل التي تحيط بمرتكب عملية الاحتيال مثل البيئة التي ولد فيها ويتعامل معها.

✓ العوامل الطبيعية مثل جغرافية البيئة اي موقعها ونوعها.

٣/١- أساليب الاحتيال: يتم استخدام الاحتيال والابلاغ المالي المزيف من عدة طرق ملتوية في الغش منها (**Louwers et.al.,2015**)

- المبالغة في الايرادات والاصول.
- تقليل النفقات والالتزامات.
- تقديم إفصاحات محرفة او حذف معلومات مهمة.

فيما أشارت دراسة (أحمد، ٢٠١٣) إلى مجموعة من الأساليب الاحتيالية لعمليات الاحتيال المالي، تشمل:

- تضليل القوائم المالية من خلال غش وفساد المدقق الخارجي.
- المعالجات الخاطئة للأصول غير الملموسة مثل تكاليف البحوث والتطوير وتحميلها على قائمة الدخل بدلا من رسملتها.
- استخدام أسلوب التمويل من خارج الميزانية لتضليل القوائم المالية.
- الغش المتعمد من خلال استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتضليل القوائم المالية.
- سوء استغلال الموارد من خلال غش وفساد الموظفين والمديرون.
- إدارة الايرادات من خلال سوء استغلال مرونة القواعد والمبادئ المحاسبية.

كما أكدت دراسة (لطفي، ٢٠١٩، معيار التدقيق الدولي، ٢٠١٠) إلى أن هناك بعض الأساليب التي تتبعها الإدارة للاحتيال المالي منها:

- التلاعب أو التزوير أو المبالغة في تقييم البنود او تعديل السجلات والمستندات
- اختلاس الاصول
- تسجيل معاملات وهمية أو دون تفصيل
- تضليل القوائم المالية من خلال تواطئ المراجع الخارجي حال قيامه بالمراجعة التقليدية
- تعديل الافتراضات على نحو غير ملائم

- تعديل الشروط المرتبطة بالعمليات الجوهرية وغير العادية
- سوء تطبيق السياسات المحاسبية
- إخفاء تأثيرات المعاملات من السجلات والمستندات (مثل حالات التمويل من خارج الميزانية)
- اخفاء أو عدم الافصاح عن الحقائق التي تؤثر على القيم المسجلة في القوائم المالية
- الغش من خلال التجارة بالمعلومات الداخلية
- الانتهاكات الضريبية من قبل الشركة
- الغش من خلال منح القروض والهدايا للمديرين والمسئولين
- الغش من خلال سوء استغلال بطاقات الائتمان وقرصنة الانترنت

ويترتب علي تلك التلاعبات والاحتيالات المالية تكاليف ضخمه، فقد أشار اتحاد فاحصي التلاعب المعتمدين Association of Certified Fraud Examiners (ACFEE) الى أن تكاليف التلاعب المرتبطة بالمكانة الوظيفية Occupational Fraud والتي تستخدم أحيانا كمرادف للجرائم المالية تصل إلي ٦% من الإيرادات السنوية للشركات الأمريكية، كما تتراوح الأموال التي يتم غسيلها سنويا حول العالم ما بين ٥٠٠ مليار إلي تريليون دولار (Khac & Kechadi, 2015).

٤/١- أنواع وصور الاحتيال المالي:

أ. **أنواع الاحتيال المالي:** يتم استخدام اساليب وطرق صعبة لتحريف البيانات المالية والتي بدورها تؤدي الى تزييف الحقائق في معلومات التقارير المالية واعطاء معلومات مزيفة لمستخدمي التقارير المالية مما يؤدي الى وقوع الاضرار والخسائر المادية ومن هذه الطرق والأساليب هي الاحتيال والاخطاء العمدية وغير العمدية (**Arens et.al., 2017**)، ويوجد نوعين رئيسيين من الاحتيال هما:

- **الابلاغ المالي الاحتيالي:** هو تقديم معلومات مضللة وغير حقيقية الى مستخدمي التقارير المالية بهدف اقناعهم بان المعلومات حقيقية وغير مزيفة مثال على ذلك قد تقوم بعض الشركات بتقليل صافي الدخل من اجل خفض الضرائب المترتبة على الدخل.
- **اختلاس الاصول:** يتمثل اختلاس الاصول في سرقة الاصول وذلك من خلال قيام الموظفين او الادارة باستخدام طرق و اساليب لإخفاء وسرقة الاصول بطرق يصعب اكتشافها مثل سرقة الاصول المادية او الملكية الفكرية واستخدام اصول الشركة للمصالح الشخصية وغالباً ما يتم استخدام دفاتر وسجلات ومستندات مضللة ومزيفة وذلك من اجل اخفاء حقيقة المعلومات عن الأصول.

ب. **صور الاحتيال المالي:** أشارت دراسة (**لطفي، ٢٠٢٠**) إلى تعدد صور الاحتيال المالي والتي من أهمها:

- **الرشوة:** عرفت بأنها دفع مال من قبل شخص أو عدد من الأشخاص الى جهة معينة قد تكون فرداً أو مؤسسة أو شركة من أجل الحصول على مكاسب غير مشروعة أو تولي منصب معين ...الخ.
- **التهرب الضريبي:** حيث يعد التهرب الضريبي والجمركي أحد اشكال الفساد المالي يهدف المتهرب من خلاله الى عدم سداد ما عليه من ضرائب او جمارك.
- **التزوير:** يقصد به الغش في سند أو وثيقة أو أي محرر آخر بإحدى الطرق المادية أو المعنوية التي بينها القانون.

- **غسيل الأموال:** يعني التعامل مع أي موال ناتجة عن عمليات غير مشروعة وخلط هذه الأموال بأموال أخرى مشروعة من خلال استثمارها في مؤسسات مصرفية او مالية او أي مشاريع قانونية.
- **التعدي على المال العام:** وتشمل جرائم الاختلاس والسرقة والاحتيال والغش.

٥/١- طبيعة الاحتيال المالي في ظل عمليات الرقمنة: في السنوات الأخيرة زاد حجم وتعقيد المعاملات المحاسبية بشكل كبير في المنظمات العملاقة لمراجعة تلك الحسابات، وأصبح على مراقبي الحسابات أن يتعاملوا مع بيانات ضخمة ومعقدة، ونتيجة لذلك لم يستطع المراقب الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية مما جعل المراقب يلجأ إلى استخدام أدوات اضافية مثل تقنيات التنقيب في البيانات والتي تمكنه من استخراج المعلومات تلقائياً من كمية كبيرة من البيانات فتساعده على الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية بسهولة.

حيث أن الكشف عن الاحتيال المالى بات هدفاً هاماً لجميع الجهات ذات الصلة بالمنشاة، المساهمون، الادارة، المراجع الخارجي، المستثمرون المرتقبون والجهات الحكومية، وذلك لما للاحتيال المالى من آثار سلبية على الاقتصاديات القومية، حيث كان الاحتيال المالي سبباً في خسائر جمة على الدول عندما تسبب في انهيار شركات دولية كبرى كما أن الكشف عن الاحتيال المالى له أثره الايجابي على جودة المراجعة الخارجية، فنجد تزايد حرص المراجعين على كشف لاحتيال المالى باستخدام أدواتهم المتاحة، ومنها ممارسة، القدر المناسب من الشك المهني، تقييم هيكل الرقابة الداخلية في ظل البيئة الالكترونية، تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال المالي وذلك في ضوء تفهمهم لطبيعة بيئة عمل المراجعة، وتفهم أثر التقنية الحديثة على مخاطر الاحتيال وأساليبه (**عبد القادر، ٢٠١٩**).

٦/١- إجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي: أشارت دراسة (**الاحمد، ٢٠٢٠**) أنه يوجد عدة اجراءات يتم الاعتماد عليها لمنع الاحتيال المالي أو التخفيف منه ومن هذه الاجراءات:

- وجود بيئة عمل قائمة على الاستقامة والامانة والمصداقية.
- عدم وجود جمع بين الاعمال التي تتضارب فيها المصالح.
- التقيد بآداب المهنة واخلاقيات العمل ، عدم قبول الهدايا او اعطائها للشركة وعدم افشاء الاسرار.

٢-الإطار المفاهيمي للإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف:

١/٢- مخاطر الصرف الأجنبي: مع ازدياد الصفقات والمعاملات بعملات أجنبية في ظل تقلبات أسعار الصرف، مما يؤدى إلى تعرض العمليات التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية لمخاطر الصرف الأجنبي والتي يعرفها (لبيب، ٢٠١١) بأنها: الأثر السلبي الذي يمكن إن تتركه التقلبات في سعر صرف العملات الأجنبية بالنسبة لقيمة عملة الدولة على صافى أصول الشركة التابعة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية في المستقبل.

وفيما يخص التعرض لمخاطر الصرف الأجنبي: إن استخدام أساليب الحماية ضد مخاطر التقلبات في سعر الصرف الأجنبي تكون في الوقت السابق لوقوع المخاطر وليس بعدها حيث يكون الوقت المناسب لاتخاذ قرار بالحماية من تلك المخاطر، وهذا ما يبرز أهمية التفرقة بين (مخاطر الصرف الأجنبي) وبين التعرض لمخاطر الصرف الأجنبي)، **ويتم تقسيم التعرض لمخاطر الصرف الأجنبي** إلى ثلاث أنواع (Hussain & Ur-rahman, 2017):

- تعرض المعاملات لمخاطر الصرف الأجنبي: وينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة دخول الشركة في صفقات أو تعهدات أو اتفاقات بعملة أجنبية، مما ينطوي على وجود التزام أو حق نقدي يجب

سداده أو تحصيله في فترة لاحقة باستخدام عمله تختلف عن عملة إعداد القوائم المالية، وينشأ التعرض لمخاطر الصرف الأجنبي خلال الفترة ما بين نشأة الصفقة ويظل قائماً حتى تتم التسوية النقدية للصفقة ليضع قيم الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية إمام مخاطر التقلبات في سعر الصرف العملة الأجنبية.

- تعرض الترجمة لمخاطر الصرف الأجنبي: ينشأ هذا النوع من المخاطر عند ترجمة القوائم المالية للفروع و الشركات الأجنبية التابعة من عملة إعداد القوائم المالية، إلى عملة إعداد القوائم المالية المدمجة و تتعرض الشركات إلى هذا النوع من المخاطر عادة في تاريخ إعداد القوائم المالية عندما يختلف سعر الصرف المستخدم في ترجمة القوائم المالية للشركة التابعة عن نظيره التاريخي.
- التعرض الاقتصادي لمخاطر الصرف الأجنبي Economic Exposure ويمكن في حساسية هيكل التكاليف و الإيرادات للتغيرات المفاجئة في سعر الصرف الأجنبي، مع عدم توافر المرونة الكاملة التي تمكن أسعار البيع من الاستجابة الفورية و الكاملة لتلك التغيرات.

٢/٢- العوامل المؤثرة في سعر الصرف الأجنبي: هناك عوامل متعددة تؤثر في سعر الصرف الاجنبي وتحدد سلوكها في الاجل القصير والطويل تتمثل بما يأتي (Patel, 2014):

- معدل التضخم : التضخم يمثل الارتفاع المتواصل في المستوى العام للاسعار إذ يرتبط بسعر الصرف الأجنبي و يتأثر بارتفاع الطلب على عملة ما أو انخفاضها ، فالدولة التي يرتفع بها التضخم مقارنة بدولة أخرى يتوقع أن تتعرض عملتها لانخفاض في قيمتها مقارنة بعملة الدول الأخرى وأن هذا الانخفاض يساوي الفرق النسبي المعدل التضخم في الدولتين، إذ أن التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم النسبية في النشاط التجاري الدولي يؤثر في طلب وعرض العملة ومن ثم يظهر تأثيره في أسعار الصرف.
- أسعار الفائدة :أسعار الصرف تتأثر بعمليات حساب رأس المال فأرتفاع أسعار الفائدة الداخلية عن أسعار الفائدة الخارجية يؤدي الى اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل لغرض الاستثمار وتحقيق الارباح وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية أي زيادة عرض الصرف الاجنبي فيقود الى زيادة سعر الصرف للعملة المحلية و بالعكس في حالة أنخفاض أسعار الفائدة.
- الناتج المحلي الاجمالي تأثير الناتج المحلي يظهر من خلال زيادته أي ان زيادة الناتج المحلي الأجمالي تمثل زيادة انتاج السلع المحلية التي تؤدي الى تقليل استيرادات البلد من هذه السلع . فضلاً عن تصدير الفائض منها و كذلك تؤدي زيادة كمية السلع المنتجة إلى أنخفاض المستوى العام للاسعار وهذا يساعد في تعزيز القدرة التنافسية للبلد وزيادة قيمة العملة.
- التدخل الحكومي يتمثل التدخل الحكومي بتدخل الدولة في تخفيض تقلبات أسعار الصرف والحفاظ على قيمة العملة المحلية . إذ يقوم البنك المركزي لكل دولة من السيطرة على التقلبات في العملة من خلال تنفيذ سياسة نقدية تتميز بأدارتها الفعالة وبأستخدام احتياطياتها من العملة الأجنبية وتستطيع الحكومات التأثير في سوق الصرف الأجنبي بعدة طرق تتمثل في فرض عقبات في وجه الصرف الأجنبي فرض عقبات على التجارة الخارجية والاستثمار ببيع وشراء العملات في أسواق الصرف الأجنبية.
- الاحداث والحروب إذ يظهر تأثير الأحداث والحروب التي تحصل في الدول في سعر الصرف الأجنبي إذ خلال الحرب تستلزم الدول الكثير من السلع والخدمات العسكرية والمدنية فأن في مثل هذه الظروف تسيطر الحكومة عادة على موارد الصرف الاجنبي وتعيد أستعماله لخدمة الحرب

فقد تولدت أضـــطرابات كبيرة في أســـعار صـــرف عملات عدد كبير من الدول خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

٣/٢- أنواع مخاطر أسعار الصرف: إن تحليل الظواهر النقدية يسمح بالفصل بين مختلف جوانب هذا الخطر، ويمكن أن نميز بين المخاطر من ناحيتين، مخاطر من حيث طبيعتها، ومخاطر من حيث ارتباطها بعمليات النقد الأجنبي (هاني، ٢٠١٨):

- مخاطر الصـرف من حيث عمليات النقد الأجنبي: تقوم المصـارف بتحجيم المخاطر المترتبة على عمليات الصرف الأجنبي والتقليل من آثارها السلبية إذا ما استعانت بمتعاملين ذوي خبرة في مجال عملهم ومتخصصين في إدارة عمليات السوق النقدي، ويمكن تلخيص هذه المخاطرفيما يلي:

✓ **المخاطر المالية:** هي المخاطر التي تنطوي على احتمال تغير سعر الصرف بين عمليتين بصورة غير متوقعة خلال الفترة الفاصـــلة بين اتخاذ قرار بعم لية ما وحول موعد الدفع وهي من أكثر المخاطر وضـوحا، وهذه التغيرات تتكرر باسـتمرار في ظل نظام تعويم أسـعار الصـرف ويمكن خلال ساعات فقط أن تفقد العملة ١٠% من قيمتها أو أكثر ".

✓ **المخاطر التي تترتب على التغيرات التنظيمية:** تتعلق هذه المخاطر بالتعاملات الأجنبية ســواء بالنسـبة للبنوك أو للمشـروعات التجارية ، فلو وضـعت الدولة فجأة نظام صـرف مزدوج لعملتها يحدد ســعر صــرف للعملة مقابل العملات الأخرى، كأن يكون هناك ســعر حر العرض والطلب ويوجد من جهة أخرى سـعر صـرف موجه تحدده السـلطات النقدية، فيصـب السـعر الأول على العمليات التجارية والثاني على العمليات المالية ، وهناك قد تترتب خســائر على تحويل رؤوس الأموال في حالة تطبيق هذا النظام بسـب اختلاف سـعر الصـرف، إذن تتعلق هنا مخاطر الصـرف بالإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة وتؤثر على سعر الصرف، وبالتالي على رصيد العملات الأجنبية الموجودة بحوزة المتعاملين الاقتصاديين... الخ.

✓ **مخاطر التمويل:** هي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صــعوبة في الحصــول على الأرصــدة اللازمة لتمويل نشـاطه المصـرفي، أو يضـطر إلى سـداد أسـعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة ٢٤ ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الأجنبية.

✓ **المخاطر الائتمانية:** تنص عقود الائتمان التي تم نح بالعملة الأجنبية على التزام كل طرف بتســليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر وفي الموعد المتفق عليه في العقد . وهنا تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها .

✓ خطر الصرف الإداري: الخطر الإداري هو خطر النشاط اليومي بوقوع بعض الأخطاء في حساب العملة الأجنبية، عندما يلجأ المتعامل لبيع عملة أجنبية غير مطلوبة ويشــتري مقابلها عملة أجنبية أخرى، أو يدرج سـعر الصـرف الخطأ، أو أن توجه الأرصـدة بالعملة الأجنبية بطريقة الخطأ إلى حســاب آخر. كما قد تتحقق خســائر للبنك عند إعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه والتي تجري عادة مرة كل شــهر وتختلف أســاليب إعادة التقييم، إلا أنه يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملات على أساس أعلى سعر معلن في السوق في بداية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم.

- مخاطر الصـرف من حيث طبيعتها: بالإضـافة إلى مخاطر الصـرف التي سبق ذكرها، يمكن وفق طبيعة عمليات الصرف أن نميز بين ثلاث أنواع من أهم مخاطر الصرف هي كما يلي:

✓ **مخاطر الصـفقات:** تبدأ مخاطر الصـفقات بالتزام ما للحصـول على دخل بالعملة الأجنبية أو لسـداد مبلغ بالعملة الأجنبية في تاريخ محدد في المســتقبل، على أن يتم تحويل دخل العملة الأجنبية إلى

عملة أخرى غالبا ما تكون العملة المحلية . وسيتم سداد مدفوعات العملة الأجنبية عن طريق شراء الكم المطلوب من العملة، في مقابل العملة المحلية . وتتمثل مخاطر العملة في أن الدخل النقدي من العملة المحلية قد يصبح أقل من المتوقع أو أن تصبح المدفوعات النقدية بالعملة المحلية أعلى مما كان متوقعا . ومن الممكن أن نميز ما يلي (Mahapatra & Bhaduri, 2018):

- قد يكون للخسائر الناجمة عن التحركات العكسية لسعر الصرف أثر ملحوظ على صافي أرباح المؤسسة المعنية.
- قد تنشأ المخاطر لفترة قصيرة أو قد تمتد لفترات طويلة.
- ستظل المخاطر قصيرة الأجل مستمرة في الظهور لل مؤسسة التي تمارس عمليات البيع والشراء خارج حدود البلاد بانتظام، وستظل المؤسسة دائما عرضة لمخاطر العملة. وتعد مخاطر العملة مخاطر مزدوجة - أي ذات وجهين - حيث إن أسعار الصرف تتحرك بصورة إيجابية أكثر من تحركها بصورة عكسية في أثناء فترة التعرض للمخاطر، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب أو أرباح غير متوقعة.

✓ **مخاطر التحويل:** تنشأ مخاطر التحويل فقط نتيجة لمتطلبات التقرير المالي للحصول على حسابات مجمعة في مجموعة من المؤسسات، ولتحويل الوضع المالي الخاص بالفروع الأجنبية التابعة لل مؤسسة إلى عملة مؤسسة الأم . وبناءا على ذلك، فإن الاستثمارات في الفروع الأجنبية يجب أن يتم تحويلها لمبلغ مكافئ لعملة المؤسسة الأم في مجموعة.

- إذا المخفضت قيمة عملة أحد الفروع الأجنبية للمجموعة، فإنه سيتعين على مجموعة أخرى أن تذكر في تقريرها أنه قد وقعت خسارة في استثمارات بالعملة الأجنبية.
- بالإضافة إلى ما سبق، فإن عملية تحويل أرباح الفرع عن العام الواحد إلى عملة الم ؤسسة الأم ستتأثر بتحركات سعر الصرف.

تؤثر مخاطر التحويل على الأرباح الواردة في التقرير وعلى قيم الميزانية العمومية ، ولكنها على عكس مخاطر الصفقات، لا تتضمن إمكانية تحقيق مكاسب أو وقوع خسائر، إلا إذا أعلن أحد الفروع الأجنبية عن حصة ربح نقدية) في حالة حدوث مخاطر الصفقة التي تؤثر على حصة الربح التي يتم الحصول عليها من قبل المؤسسة الأم ولهذا السبب قد تعتبر المؤسسات أن مخاطر التحويل أقل أهمية وأقل خطورة من مخاطر الصفقات.

٤/٢- الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف:

أ. **معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) أثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية:** تناول المعيار قياس وإثبات المعاملات المالية التي تتم بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية المعدة بعملة أجنبية إلى العملة الوطنية والإفصاح عنها وذلك بهدف أن تظهر القوائم المالية بعدل المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها. ويسري هذا المعيار علي محاسبة العملات المنجزة بعملة أجنبية مثل (الصادرات، والواردات)، تحويل القوائم المالية المعدة بعملة أجنبية والخاصة بالفروع والقطاعات والشركات الفرعية، ويتم تقرير الطريقة التي يتم بها إدارة العمليات الأجنبية، أي يحدد التصنيف المعطى بعملة أجنبية ما المنهجية التي سوف تستخدم في ترجمة فوائدها المالية.

ووفقاً لهذا المعيار يمكن تصنيف عملية أجنبية ما إلى واحدة من فئتين كعمليات أجنبية مكملة لعمليات المنشأة معدة التقرير، فالقواعد الحاكمة لترجمة القوائم المالية لتلك العملية الأجنبية.

✓ البنود النقدية ذات العملة الأجنبية يبغي أن يتم اثباتها باستخدام سعر الاقفال والبنود غير النقدية بالعملة الأجنبية عندما تسجل بالتكاليف التاريخية ينبغي أن يتم إثباتها باستخدام سعر الصرف

السارى في تاريخ المعاملة أما البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية عندما تسجل بالقيم العادلة يجب إثباتها بإستخدام أسعار الصرف التي كانت سارية عندما تقررت القيم العادلة.

- ✓ كل بنود الدخل والنفقات، وينبغي أن تترجم بإستخدام أسعار الصرف في تواريخ المعاملات ويجوز إستخدام سعر متوسط مبني علي أسعار الصرف السارى في نهاية الشهر، كما يجب ترجمة نفقة الإهلاك أما بإستخدام سعر الصرف الساري في تاريخ شراء الأصل أو إذا تم تسجيل الأصل بالقيمة العادلة يستخدم السعر الذي كان سارياً في تاريخ عملية إعادة تقدير القيمة فروق الصرف الناشئة من إثبات البنود النقدية لكيان ما بأسعار مختلفة عن تلك التي تم إثباتها يجب الإقرار بها كدخل أو نفقة.

ففي هذه الحالة فإن التغير في سعر الصرف بين التقرير وعملة الدولة المضيفة سوف يؤثر علي بنود مالية فردية في العملة الأجنبية وليس علي صافي إستثماراته في تلك العملية الأجنبية، كما تظهر في تقاريره المالية. وفي المقابل فإن الوحدة الأجنبية التي تقوم بتجميع النقدية وغيرها من البنود المالية، مثل المصاريف المستهدفة سوف تولد الدخل وربما تنظيم (تسوية) الافتراض وبصفة أساسية بإستخدام عملتها المحلية وربما تتدخل في عمليات صفقات في دول أجنبية بما فيها صفقات بعملة التقرير وعندما يكون هناك تغيير بين سعر صرف عملة التقرير والعملة المحلية فإنه سوف يكون تأثيره قليل أو غير مباشر علي التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية من العمليات سواء من الوحدة الأجنبية أو المشروع صاحب التقرير.

في هذه الحالة يتم ترجمة القوائم المالية للوحدة الأجنبية لأغراض دمجها في القوائم المالية الموحدة فإن المركز الرئيسي يجب إتباع الآتي (Mechri, Hamad, Peretti, & Charfi, 2018):

- إن بنود الدخل والمصروفات والخصوم في قائمة المركز المالي سواء النقدية أو غير النقدية للوحدة الأجنبية تترجم وفقاً لسعر الإقفال.
- يتم استخدام سعر صرف متوسط لأسعار الصرف الفعلية خلال الفترة لبنود المصروفات والدخل للعمليات الأجنبية.
- يجب تضيف كافة فروقات الصرف الناتجة كحقوق ملكية حتى يتم التخلص من صافي الاستثمار يمكن أن تكون مكاسب وخسائر ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية وفروقات الصرف الناشئة عن ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية.

ب. معالجة المكاسب والخسائر الناتجة من التغيرات في أسعار الصرف: حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١: ينتج فرق سعر الصرف عند التغيير في معدل الصرف بين تاريخ العملية وتاريخ التسوية لأي بنود نقدية ناشئة من عملية بالعملة الأجنبية، ويمكن أن نميز حالتين (Barbe, 2014):

- الحالة الأولى: عندما يجرى سداد العملية خلال نفس الفترة المحاسبية التي حدثت فيها، فإنه يتم الاعتراف بكامل سعر الصرف في تلك الفترة.
- الحالة الثانية: إذا تم سداد العملية في فترة محاسبية لاحقة فإنه يجرى تحديد فرق سعر الصرف المعترف به في كل فترة تقع قبل فترة التسوية بموجب التغيير في أسعار الصرف خلال تلك الفترة.

إن المعالجة المحاسبية لفروق سعر الصرف على العمليات تختلف اعتمادا على اعتبارها بنودا نقدية أم بنودا غير نقدية كما يلي:

- ✓ إذا كانت بنوداً نقدية تعالج فروق أسعار الصرف في جدول حسابات النتائج كأرباح أو خسائر.

- ✓ أما إذا كانت بنوداً غير نقدية تعالج فروق أسعار الصرف في الميزانية (في الأموال الخاصة) كإعادة تقييم الأصول الثابتة وفي حسابات النتائج كأرباح أو خسائر.

ج. **الإفصاح في ظل معيار المحاسبة المصري رقم ١٣:** يجب أن تفصح المنشأة عن:

- مبلغ فروق أسعار الصرف والمعترف بها كربح أو الخسارة(قائمة الدخل)
- صافي فروق العملة المعترف بها ضمن الدخل الشامل الآخر والمتراكمة فى بند مستقل بحقوق الملكية
- عندما تختلف عملة العرض عن عملة التعامل يجب الإفصاح عن ذلك كما يجب الإفصاح عن عملة التعامل وسبب استخدام عملة عرض مختلفة.
- عندما يكون هناك تغيير فى عملة التعامل سواء فى المنشأة التى تعرض قوائمها المالية أو فى عملية أجنبية هامة ، فإنه يجب الإفصاح عن ذلك
- تفصح عن العملة التى تم بها عرض المعلومات الإضافية.
- تفصح عن عملة التعامل بالمنشأة وطريقة الترجمة التى تم استخدامها لتحديد المعلومات الإضافية.

ثالثاً: الدراسة الميدانية بالبيئة الكويتية

يتناول هذا الجزء منهجية الدراسة الميدانية، من خلال مجموعة من العناصر منها مجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفروض، عرض وتوصيف وتحليل نتائج اختبار الفروض كما يلي :

1- **منهجية الدراسة الميدانية: يمكن عرض منهجية البحث من خلال مجتمع وعينة البحث والأساليب الإحصائية المستخدمة على النحو التالي:**

١/١- مجتمع وعينة البحث: يتكون مجتمع البحث من المجموعات التالية والتي تعكس الأطراف الأكثر إرتباطاً بالبحث وهذه الفئات هي (مسئولي الإدارة العليا - ومسئولي الإدارة المالية - ومراقبي الحسابات - وممثلي الأجهزة الرقابية والقضائية).

ولصعوبة الحصر الشامل لأعداد الفئات الممثلة للمجتمع، قام الباحث بسحب عينة عشوائية ممثلة للمجتمع يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (١)
عينة البحث

عينة البحث	العدد
الإدارة العليا	**٢٥**
الإدارة المالية	**٣٠**
مراقبي الحسابات	**٣٠**
ممثلي الأجهزة الرقابية والقضاء	**٣٥**
الإجمالي	١٢٠

٢/١- الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل: اعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية لاختبار الفروض وهي:

- **مقياس الاعتمادية (الثبات) Reliability:** وذلك من خلال المقياس ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لاختبار درجة الاتساق والصلاحية الكلية بين متغيرات الدراسة، ومن المتعارف عليه إحصائياً اتساق متغيرات الدراسة عند بلوغ قيمة ألفا درجة ارتباط تصل إلى + ٠,٦ كحد أدني.

- **أدوات التحليل الوصفية (Descriptive Analysis Methods):** تستخدم تلك الأدوات لإعطاء صورة عامة متكاملة عن الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، من خلال المعلمات الإحصائية الآتية : المتوسط الحسابي (Mean) - الانحراف المعياري (Standard Deviation)
- **اختبار كروسكال ولاس Kruskal Wallis Test:** ويستخدم لتحديد الاختلافات أو الفروق بين آراء المستقصى منهم (لأكثر من عينتين) حول متغيرات الدراسة واختبار الفروض الإحصائية وقد تم استخدام اختبار كروسكال والاس عند مستوى معنوية ٥%.
- **أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis:** وذلك بغرض التحقق من أثر المتغيرات المستقلة (الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف) على المتغير التابع (الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية).

2- نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

١/٢- مقاييس الاعتمادية: توضح مقاييس الاعتمادية مدي إمكانية الاعتماد على نتائج قائمة الاستقصاء، وذلك من خلال مقياس ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha (الثبات) ويعنى استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، فإذا زاد هذا المقياس عن + ٠,٦ كحد أدني أمكن الاعتماد على نتائج الدراسة. ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج هذا الاختبار:

أ. تقييم الثقة / الثبات للمحور الأول "ممارسات الاحتيال المالي بالتقارير المالية ومؤشرات قياسها":

- **ممارسات الاحتيال المالي بالتقارير المالية: يوضح الجدول التالي رقم (٢)** أن معامل الثبات لمتغير ممارسات الاحتيال المالي بالتقارير المالية بلغ ٠,٩١٦. كما بلغت قيمة معامل الصلاحية ٠,٩٥٧، وهذه القيم أكبر من النسبة المقبولة والتي يبلغ مقدارها ٧٠%، وتعتبر هذه القيم مقبولة بالشكل الذي يعكس توافر الاعتمادية والثقة بمتغيرات الدراسة، وتدعم هذه النتائج الثقة في متغيرات الدراسة، وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية.

جدول رقم (٢) معامل اختبار الثبات والاتساق الداخلي (ألفا كرو نباخ) لممارسات الاحتيال المالي بالتقارير المالية

م	العبارة	ألفا كرو نباخ	معامل الصلاحية
١	يعد التلاعب أو التزوير أو المبالغة في تقييم البنود أو تعديل السجلات والمستندات أحد ممارسات الاحتيال المالى.	٠,٩٠٩	٠,٩٥٤
٢	يمثل اختلاس الأصول أحد ممارسات الاحتيال المالى.	٠,٩٠٨	٠,٩٥٣
٣	يعد تسجيل معاملات وهمية أو دون تفصيل أحد ممارسات الاحتيال المالى.	٠,٩١٢	٠,٩٥٥
٤	يعد تضليل القوائم المالية من خلال تواطئ المراجع الخارجي حال قيامه بالمراجعة التقليدية أحد ممارسات الاحتيال المالى.	٠,٩٠٦	٠,٩٥٢
٥	يشكل تعديل الافتراضات والسياسات على نحو غير ملائم أحد ممارسات الاحتيال المالى.	٠,٩١٣	٠,٩٥٦
٦	يعد تعديل الشروط المرتبطة بالعمليات الجوهرية وغير العادية أحد ممارسات الاحتيال المالى.	٠,٩٢٠	٠,٩٥٩
٧	سوء تطبيق السياسات المحاسبية يعد أحد ممارسات الاحتيال المالى.	٠,٩١٤	٠,٩٥٦
٨	إخفاء تأثيرات المعاملات من السجلات والمستندات (مثل حالات التمويل من خارج الميزانية).	٠,٩١١	٠,٩٥٤

م	العبارة	ألفا كرو نباخ	معامل الصلاحية
٩	اخفاء أو عدم الافصاح عن الحقائق التي تؤثر على القيم المسجلة في القوائم المالية.	٠,٩١١	٠,٩٥٤
١٠	تعمد الغش من خلال التجارة بالمعلومات الداخلية للشـــركة يمثل أحد ممارســـات الاحتيال المالى.	٠,٩١٢	٠,٩٥٥
١١	الانتهاكات الضريبية من قبل الشركة.	٠,٩١٠	٠,٩٥٤
١٢	الغش من خلال منح القروض والهدايا للمديرين والمسئولين .	٠,٩٠٨	٠,٩٥٢
١٣	الغش من خلال سوء استغلال قواعد البيانات الالكترونية للشركة.	٠,٩٠٩	٠,٩٥٣
١٤	التضـــليل مثل التلاعب أو التزييف أو تغيير الســـجلات و الأحداث والصـــفقات والمستندات التي أعدت منها القوائم المالية.	٠,٩٠٨	٠,٩٥٢
١٥	التلاعب بالمبادئ المحاسبية سواء في عملية التصنيف أو العرض أو الإفصاح.	٠,٩١٠	٠,٩٥٤
١٦	يعد التلاعب بأسعار الصرف عند ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية أحد ممارسات الاحتيال المالى.	٠,٩٢٥	٠,٩٦٢
	قيمة ألفا الاجمالية	٠,٩١٦	٠,٩٥٧

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

- **مؤشرات قياس الاحتيال المالي: يوضح الجدول التالي رقم (٣)** أن معامل الثبات لمتغير ممموشرات قياس الاحتيال المالي بلغ ٠,٨٦٦. كما بلغت قيمة معامل الصلاحية ٠,٩٣١، وهذه القيم أكبر من النسبة المقبولة والتي يبلغ مقدارها ٧٠%، وتعتبر هذه القيم مقبولة بالشكل الذي يعكس توافر الاعتمادية والثقة بمتغيرات الدراسة، وتدعم هذه النتائج الثقة في متغيرات الدراسة، وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية.

جدول رقم (٣) معامل اختبار الثبات والاتساق الداخلي (ألفا كرو نباخ) بشأن مؤشرات قياس الاحتيال المالي

م	العبارة	ألفا كرو نباخ	معامل الصلاحية
١٧	ممارسات الشركات لسياسة إدارة الأرباح.	٠,٨٥٢	٠,٩٢٣
١٨	التحريفات المالية على قيمة الأسهم.	٠,٨٤٩	٠,٩٢١
١٩	الرأي المتحفظ للمراجع الخارجي.	٠,٨٣٨	٠,٩١٥
٢٠	طول فترة عملية المراجعة.	٠,٨٥١	٠,٩٢٢
٢١	مستوي تطبيق آليات الحوكمة.	٠,٨٦٠	٠,٩٢٧
٢٢	نشر الشركة لقوائم مالية معدلة.	٠,٨٥٧	٠,٩٢٦
٢٣	مستوي تقييم نظم الرقابة الداخلية.	٠,٨٦٤	٠,٩٣٠
	قيمة ألفا الاجمالية	٠,٨٦٦	٠,٩٣١

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

ب. **تقييم الثقة / الثبات للمحور الثاني "محددات وضوابط الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في إختبار التزام الإدارة بمتطلبات الحد من الاحتيال المالي": يوضح الجدول التالي رقم (٤)** أن معامل الثبات لمتغير مدى إلتزام الإدارة بمتطلبات الحد من الاحتيال المالي بلغ ٠,٨٩٢. كما بلغت قيمة معامل الصلاحية ٠,٩٤٤، وهذه القيم أكبر من النسبة المقبولة والتي يبلغ مقدارها ٧٠%، وتعتبر هذه القيم مقبولة بالشكل الذي يعكس توافر الاعتمادية والثقة بمتغيرات الدراسة، وتدعم هذه النتائج الثقة في متغيرات الدراسة، وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية.

جدول رقم (٤) معامل اختبار الثبات والاتساق الداخلي (ألفا كرو نباخ)
بشأن مدى إلتزام الإدارة بمتطلبات الحد من الاحتيال المالي

م	العبارة	ألفا كرو نباخ	معامل الصلاحية
٢٤	فاعلية تصميم وتشغيل آليات الرقابة.	٠,٨٩٠	٠,٩٤٣
٢٥	تبنى برامج الحد من الإحتيال المالي.	٠,٨٩٤	٠,٩٤٥
٢٦	تفعيل استراتيجيات التقييم الذاتي للرقابة من خلال إدارة الإلتزام وإدارة المراجعة الداخلية.	٠,٨٧٤	٠,٩٣٤
٢٧	اعتراف الإدارة بمسئوليتها عن تصميم آليات رقابية فعالة للحد من الإحتيال المالي.	٠,٨٨٠	٠,٩٣٨
٢٨	تفعيل برامج التدريب وبرامج التحقق من وجود قواعد السلوك الأخلاقي ودوافع العاملين بالشركة.	٠,٨٧٧	٠,٩٣٦
٢٩	تنفيذ ممارسات الفحص النافي للجهالة.	٠,٨٦٦	٠,٩٣٠
٣٠	التقرير عن الاشتباه في الحسابات والعلاقات مع الأطراف ذوى العلاقة.	٠,٨٨٢	٠,٩٣٩
٣١	الإبلاغ عن المحتالين والخطأ والحالات الاستثنائية.	٠,٨٩٣	٠,٩٤٥
	قيمة ألفا الاجمالية	٠,٨٩٢	٠,٩٤٤

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

ج. **تقييم الثقة / الثبات للمحور الثالث " الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ": يوضح الجدول التالي رقم (٥)** أن معامل الثبات لمتغير الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف بلغ ٠,٨٤٨. كما بلغت قيمة معامل الصلاحية ٠,٩٢٠، وهذه القيم أكبر من النسبة المقبولة والتي يبلغ مقدارها ٧٠%، وتعتبر هذه القيم مقبولة بالشكل الذي يعكس توافر الاعتمادية والثقة بمتغيرات الدراسة، وتدعم هذه النتائج الثقة في متغيرات الدراسة، وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية.

جدول رقم (٥) معامل اختبار الثبات والاتساق الداخلي (ألفا كرو نباخ)
بشأن الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف

م	العبارة	ألفا كرو نباخ	معامل الصلاحية
٣٢	يجب توضيح تأثير تقلبات العملات على قيمة الأصول والمطلوبات الأجنبية، والتدفقات النقدية، وربحية العمليات في الخارج.	٠,٨٤٩	٠,٩٢١
٣٣	يجب توضيح الإجراءات المُتخذة للتحوط من مخاطر العملات، مثل استخدام العقود الآجلة أو الخيارات.	٠,٨٤٣	٠,٩١٨
٣٤	يجب تحليل مخاطر تقلبات العملات، وتقديم توقعات لِمسارها المحتمل وتأثيرها على العمليات المستقبلية.	٠,٨٣٣	٠,٩١٢
٣٥	يجب توضيح أسعار الصرف المُستخدمة في التحويلات المالية، وتقديم معلومات عن تاريخها وتوقعاتها.	٠,٨٤٥	٠,٩١٩
٣٦	تقديم جداول توضح تغيرات أسعار الصرف خلال الفترة المالية وتأثيرها على القوائم المالية.	٠,٨١٥	٠,٩٠٢
٣٧	يجب تقديم مؤشرات محددة لمعدلات التضخم المُؤثرة على الشركة، مثل مؤشرات أسعار المستهلكين أو مؤشرات تكلفة الإنتاج.	٠,٨١٨	٠,٩٠٤

م	العبارة	ألفا كرو نباخ	معامل الصلاحية
٣٨	يجب تقييم المخاطر المستقبلية المرتبطة باستمرار ارتفاع الأسعار، وتقديم خطط التخفيف المُعتمدة.	٠,٨٣٣	٠,٩١٢
	قيمة ألفا الاجمالية	٠,٨٤٨	٠,٩٢٠

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

٢/٢- توصيف متغيرات الدراسة: تناولت الدراسة في هذا الجزء تحليل آراء المستقصي منهم بشأن قياس أثر الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف على الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية، **ويلخص الباحث نتائج الدراسة الوصفية فيما يلي:**

أ. نتائج التحليل الوصفي للمحور الأول والمتعلق بممارسات الاحتيال بالتقارير المالية ومؤشرات قياسها: يوضح الجدول التالي رقم (٦) نتائج التحليل الوصفي بشأن ممارسات الاحتيال المالي بالتقارير المالية ومؤشرات قياسها:

جدول رقم (٦) نتائج التحليل الوصفي بشأن ممارسات الاحتيال المالي بالتقارير المالية ومؤشرات قياسها

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يعد التلاعب أو التزوير أو المبالغة في تقييم البنود أو تعديل السجلات والمستندات أحد ممارسات الاحتيال المالى.	٣,٦٩٠	١,٢٦٥	٧
٢	يمثل اختلاس الأصول أحد ممارسات الاحتيال المالى.	٣,٤٥٠	١,٣٢٧	١٠
٣	يعد تسجيل معاملات وهمية أو دون تفصيل أحد ممارسات الاحتيال المالى.	٣,٧٥٠	١,٠٣٧	٤
٤	يعد تضليل القوائم المالية من خلال تواطئ المراجع الخارجي حال قيامه بالمراجعة التقليدية أحد ممارسات الاحتيال المالى.	٣,٧٥٠	٠,٩٧٤	٥
٥	يشكل تعديل الافتراضات والسياسات على نحو غير ملائم أحد ممارسات الاحتيال المالى.	٣,٦٣٠	٠,٨٦٢	٨
٦	يعد تعديل الشروط المرتبطة بالعمليات الجوهرية وغير العادية أحد ممارسات الاحتيال المالى.	٣,٥٧٠	٠,٨٤٩	٩
٧	سوء تطبيق السياسات المحاسبية يعد أحد ممارسات الاحتيال المالى.	٣,٩٠٠	٠,٨٨٥	٣
٨	إخفاء تأثيرات المعاملات من السجلات والمستندات (مثل حالات التمويل من خارج الميزانية).	٣,٩٤٠	٠,٧٤٩	٢
٩	اخفاء أو عدم الافصاح عن الحقائق التي تؤثر على القيم المسجلة في القوائم المالية.	٣,٧٥٠	٠,٨٩٩	٦
١٠	تعمد الغش من خلال التجارة بالمعلومات الداخلية للشركة يمثل أحد ممارسات الاحتيال المالى.	٤,١٢٠	١,١١٦	١
١١	الانتهاكات الضريبية من قبل الشركة.	٣,٤٣٠	١,٢٢٩	١٢
١٢	الغش من خلال منح القروض والهدايا للمديرين والمسئولين .	٣,٣٧٠	١,٣٢٢	١٤
١٣	الغش من خلال سوء استغلال قواعد البيانات الالكترونية للشركة.	٣,٢٥٠	١,٤٤٢	١٥
١٤	التضليل مثل التلاعب أو التزييف أو تغيير السجلات و الأحداث والصفقات والمستندات التي أعدت منها القوائم المالية.	٣,٠٧٠	١,٣٠٤	١٦

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١٥	التلاعب بالمبادئ المحاسبية سواء في عملية التصنيف أو العرض أو الإفصاح.	٣,٤٤٠	١,٣٢٩	١١
١٦	يعد التلاعب بأسعار الصرف عند ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية أحد ممارسات الاحتيال المالى.	٣,٤٢٠	١,٢٨٩	١٣
الإجمالي للبعد الأول ممارسات وأساليب الاحتيال المالي بالتقارير المالي		٣,٥٩٦	٠,٧٣١	-----
١٧	ممارسات الشركات لسياسة إدارة الأرباح.	٣,٤٣٠	١,٢٢١	٧
١٨	التحريفات المالية على قيمة الأسهم.	٣,٦٧٠	١,١٢٢	٣
١٩	الرأي المتحفظ للمراجع الخارجي.	٣,٥٧٠	١,١٤١	٦
٢٠	طول فترة عملية المراجعة.	٣,٥٩٠	٠,٩٤٧	٥
٢١	مستوي تطبيق آليات الحوكمة.	٣,٦٠٠	٠,٨٢٦	٤
٢٢	نشر الشركة لقوائم مالية معدلة.	٣,٨١٠	٠,٨٥٧	١
٢٣	مستوي تقييم نظم الرقابة الداخلية.	٣,٧٧٠	٠,٨٥٣	٢
الإجمالي للبعد الثاني مؤشرات قياس الاحتيال المالي		٣,٦٣٥	٠,٦٩٩	-----

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- **علي المستوي الإجمالي:** بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي للبعد الأول بشأن ممارسات وأساليب الإحتيال المالي ٣,٥٩٦ تقريباً وذلك بانحراف معياري ٠,٧٣١، وهو ما يؤكد وجود تأكيد جوهري بشأن ممارسات وأساليب الاحتيال المالي علي التقارير المالية، وفيما يتعلق بالبعد الثاني بشأن مؤشرات قياس الاحتيال المالي فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي ٣,٦٣٥ تقريباً وذلك بإنحراف معياري ٠,٦٩٩.
- **وعلي المستوي التفصيلي:**
  - ✓ **فيما يتعلق بالبعد الأول (ممارسات وأساليب الإحتيال المالي)** جاءت في المرتبة الأولى تعمد الغش من خلال التجارة بالمعلومات الداخلية للشركة يمثل أحد ممارسات الاحتيال المالى بمتوسط حسابي ٤,١٢٠ وانحراف معياري ١,١١٦، يليها إخفاء تأثيرات المعاملات من السجلات والمستندات (مثل حالات التمويل من خارج الميزانية) بمتوسط حسابي ٣,٩٤٠، وبانحراف معياري ٠,٧٤٩، ثم يليها سوء تطبيق السياسات المحاسبية يعد أحد ممارسات الاحتيال المالى بمتوسط حسابي ٣,٩٠٠ وبانحراف معياري ٠,٨٨٥، وجاءت في المرتبة الأخيرة تم التضليل مثل التلاعب أو التزييف أو تغيير السجلات و الأحداث والصفقات والمستندات التي أعدت منها القوائم المالية بمتوسط معياري ٣,٠٧٠ وبانحراف معياري ١,٣٠٤.
  - ✓ **وفيما يتعلق بالبعد الثاني (مؤشرات قياس الإحتيال المالي)** جاءت في المرتبة الأولى نشر الشركة لقوائم مالية معدلة بمتوسط حسابي ٣,٨١٠ وانحراف معياري ٠,٨٥٧، يليها مستوي تقييم نظم الرقابة الداخلية بمتوسط حسابي ٣,٧٧٠، وبانحراف معياري ٠,٨٥٣، ثم يليها التحريفات المالية على قيمة الأسهم بمتوسط حسابي ٣,٦٧٠ وبانحراف معياري ١,١٢٢، وجاءت في المرتبة الأخيرة ممارسات الشركات لسياسة إدارة الأرباح بمتوسط معياري ٣,٤٣٠ وبانحراف معياري ١,٢٢١.

ب. نتائج التحليل الوصفي للمحور الثاني والمتعلق بمدي التزام الإدارة بمتطلبات الحد من الاحتيال المالي: يوضح الجدول التالي رقم (٧) نتائج التحليل الوصفي بشأن مدي التزام الإدارة بمتطلبات الحد من الاحتيال المالي:

جدول رقم (٧) نتائج التحليل الوصفي بشأن مدي التزام الإدارة بمتطلبات الحد من الاحتيال المالي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٢٤	فاعلية تصميم وتشغيل آليات الرقابة.	٣,٧٤٠	١,٠٢٧	٢
٢٥	تبنى برامج الحد من الإحتيال المالي.	٤,٠٥٠	٠,٩٦١	١
٢٦	تفعيل استراتيجيات التقييم الذاتي للرقابة من خلال إدارة الإلتزام وإدارة المراجعة الداخلية.	٣,٥٥٠	١,٠٩٨	٤
٢٧	اعتراف الإدارة بمسئوليتها عن تصميم آليات رقابية فعالة للحد من الإحتيال المالي.	٣,٦٨٠	١,٢٤٤	٣
٢٨	تفعيل برامج التدريب وبرامج التحقق من وجود قواعد السلوك الأخلاقي ودوافع العاملين بالشركة.	٣,٣٧٠	١,٣٥٦	٧
٢٩	تنفيذ ممارسات الفحص النافي للجهالة.	٣,١٧٠	١,٢٨١	٨
٣٠	التقرير عن الاشتباه في الحسابات والعلاقات مع الأطراف ذوى العلاقة.	٣,٤٠٠	١,٣٢١	٦
٣١	الإبلاغ عن المحتالين والخطأ والحالات الاستثنائية.	٣,٤٦٠	١,٢٧٠	٥
الإجمالي للبعد الثاني: مدي إلتزام الإدارة بمتطلبات الحد من الإحتيال المالي.		٣,٥٥٢	٠,٨٥٦	----

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- **على المستوي الإجمالي:** بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لمدى إلتزام الإدارة بمتطلبات الحد من الاحتيال المالي ٣,٥٥٢ تقريباً وذلك بانحراف معياري ٠,٨٥٦، وهو ما يؤكد وجود تأكيد جوهري بشأن مدي إلتزام الإدارة بمتطلبات الحد من الاحتيال المالي.
- **وعلى المستوي التفصيلي:** جاءت في المرتبة الأولى تبنى برامج الحد من الإحتيال المالي بمتوسط حسابي ٤,٠٥٠ وانحراف معياري ٠,٩٦١، يليها فاعلية تصميم وتشغيل آليات الرقابة بمتوسط حسابي ٣,٧٤٠، وبانحراف معياري ١,٠٢٧، ثم يليها اعتراف الإدارة بمسئوليتها عن تصميم آليات رقابية فعالة للحد من الإحتيال المالي بمتوسط حسابي ٣,٦٨٠ وبانحراف معياري ١,٢٤٤، وجاءت في المرتبة الأخيرة تنفيذ ممارسات الفحص النافي للجهالة بمتوسط معياري ٣,١٧٠ وبانحراف معياري ١,٢٨١.

ج. نتائج التحليل الوصفي للمحور الثالث والمتعلق بالافصاح عن تغيرات أسعار الصرف: يوضح الجدول التالي رقم (٨) نتائج التحليل الوصفي بشأن الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف:

جدول رقم (٨) نتائج التحليل الوصفي بشأن الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٣٢	يجب توضيح تأثير تقلبات العملات على قيمة الأصول والمطلوبات الأجنبية، والتدفقات النقدية، وربحية العمليات في الخارج.	٣,٧١٠	١,٠٠٨	٣
٣٣	يجب توضيح الإجراءات المُتخذة للتحوط من مخاطر العملات، مثل استخدام العقود الآجلة أو الخيارات.	٣,٧٨٠	٠,٩١٨	٢
٣٤	يجب تحليل مخاطر تقلبات العملات، وتقديم توقعات لِمسارها المحتمل وتأثيرها على العمليات المستقبلية.	٣,٦٨٠	١,٠٨١	٤
٣٥	يجب توضيح أسعار الصرف المُستخدمة في التحويلات المالية، وتقديم معلومات عن تاريخها وتوقعاتها.	٣,٩٨٠	١,٠١٠	١
٣٦	تقديم جداول توضح تغيرات أسعار الصرف خلال الفترة المالية وتأثيرها على القوائم المالية.	٣,٥٧٠	١,٠٩٩	٦
٣٧	يجب تقديم مؤشرات محددة لمعدلات التضخم المُؤثرة على الشركة، مثل مؤشرات أسعار المستهلكين أو مؤشرات تكلفة الإنتاج.	٣,٦٣٠	١,٢١٥	٥
٣٨	يجب تقييم المخاطر المستقبلية المرتبطة باستمرار ارتفاع الأسعار، وتقديم خطط التخفيف المُعتمدة.	٣,٣٧٠	١,٣١١	٧
	الإجمالي	٣,٦٧٥	٠,٧٣٨	----

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- **علي المستوي الإجمالي:** بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي بشأن الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ٣,٦٧٥ تقريباً وذلك بانحراف معياري ٠,٧٣٨، وهو ما يؤكد وجود تأكيد جوهري بشأن تأثير الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف علي الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية.
- **وعلي المستوي التفصيلي:** جاءت في المرتبة الأولى يؤثر الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات علي خلق قيمة للمنشأة وتحسين المركز المالي بمتوسط حسابي ٣,٩٨٠ وانحراف معياري ١,٠١٠، يليها يؤثر مستوي الخبرة لمراقبي الحسابات على العلاقة بين تقرير التوكيد والحد من الاحتيال المالي بمتوسط حسابي ٣,٧٨٠، وبانحراف معياري ٠,٩١٨، ثم يليها يؤثر التأهيل العلمي لمراقبي الحسابات على العلاقة بين تقرير التوكيد والحد من الاحتيال المالي بمتوسط حسابي ٣,٧١٠ وبانحراف معياري ١,٠٠٨، وجاءت في المرتبة الأخيرة ينعكس مستوي التوكيد المهني لمراقبي الحسابات على مدي التزام الإدارة بإجراءات وضوابط الحد من الاحتيال المالي بمتوسط معياري ٣,٧٣٠ وبانحراف معياري ١,٣١١.

3- **إختبار فروض البحث:** قام الباحث في هذا الجزء باختبار فروض البحث، من خلال الاعتماد على اختبار كروسكال - والاس (Kruskal-Wallis Test): لتحديد الفروق بين آراء المستقصى منهم (مسئولي الإدراة العليا – مسئولي الإدارة المالي – مراقبي الحسابات – ممثلي الجهات الرقابية والقضائية) حول متغيرات الدراسة واختبار الفروض الإحصائية وذلك من خلال الهيئات والقطاعات الممثلة لها فئات الدراسة وهم (قطاع المواد الغذائية – قطاع البترول – مكاتب التدقيق – ديوان المحاسبة).

١/٣- نتائج إختبار الفرض الأول : اعتمد الباحث على اختبار (Kruskal-Wallis Test) وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٥ (مستوى ثقة ٩٥%)، لاختبار الفرض الأول للدراسة والذي ينص علي: **"توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن طبيعة ممارسات الاحتيال المالي بالتقارير المالية وأهم مؤشرات قياسها"، كما يوضحه الجدول التالي:**

جدول رقم (٩) نتائج اختبار كروسكال والاس بشأن طبيعة ممارسات الاحتيال المالي بالتقارير المالية وأهم مؤشرات قياسها

العبارات	القطاعات	متوسط الرتب	كا٢	مستوى الدلالة	الدلالة
ممارسات الاحتيال المالي بالتقارير المالية	قطاع المواد الغذائية	١٢٢,٦٧٠	١٥,٤٢٤	٠,٠٠١	معنوي
	قطاع البترول	١٤٧,٠٣٠			
	مكاتب التدقيق	١٧٧,٤٦٠			
	ديوان المحاسبة	١٥٤,٠٣٠			
مؤشرات قياس الاحتيال المالي	قطاع المواد الغذائية	١٥٤,٦٦٠	٠,٦٩٢	٠,٨١١	غير معنوي
	قطاع البترول	١٤٣,٩٩٠			
	مكاتب التدقيق	١٤٧,٤٩٠			
	ديوان المحاسبة	١٥٥,٧٧٠			

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- **تبين من استخدام اختبار (Kruskal-Wallis) بأنه توجد إختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن طبيعة ممارسات الإحتيال المالي بالتقارير المالية حيث بلغت Kruskal-Wallis (١٥,٤٢٤) عند مستوى معنوية (٠,٠٠١)** بمتوسط حسابي إجمالي بلغ ٣,٥٩٦. وجاءت الإختلافات أكبر لصالح فئة المراجعين بمكاتب التدقيق بمتوسط رتب عام ١٧٧,٤٦، وهو ما يعكس إدراك فئة المراجعين فيما يتعلق بطبيعة ممارسات الإحتيال المالي بالتقارير المالية، وبعدها جاءت فئة العاملين بديوان المحاسبة بمتوسط رتب عام ١٥٤,٠٣، ثم تلاها فئة العاملين بقطاع البترول بمتوسط رتب عام ١٤٧,٠٣، واخيراً العاملين بقطاع المواد الغذائية بمتوسط رتب عام ١٢٢,٦٧. تبين **من استخدام اختبار (Kruskal-Wallis) بأنه لا توجد إختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن مؤشرات قياس الاحتيال بالتقارير المالية حيث بلغت Kruskal-Wallis (٠,٦٩٢) عند مستوى معنوية (٠,٨١١)** بمتوسط حسابي إجمالي بلغ ٣,٦٣٥. وبناء عليه يمكن القول أن هناك إتفاق حول مؤشرات قياس الاحتيال المالي بالتقارير المالية في كافة القطاعات محل الدراسة.

ومن ثم يمكننا قبول الفرض الأول من فروض الدراسة وذلك بشكل جزئي حيث أنه توجد إختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن طبيعة ممارسات الإحتيال المالي بالتقارير المالية في حين أنه لا توجد إختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن مؤشرات قياس الاحتيال المالي بالتقارير المالية.

٢/٣- نتائج إختبار الفرض الثاني : اعتمد الباحث على اختبار (Kruskal-Wallis Test) وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٥ (مستوى ثقة ٩٥%)، لاختبار الفرض الثاني للدراسة والذي ينص علي: **"توجد**

اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن إلتزام الإدارة بمتطلبات الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية"، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١٠) نتائج اختبار كروسكال والاس بشأن إلتزام الإدارة بمتطلبات الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية

العبارات	القطاعات	متوسط الرتب	كا٢	مستوى الدلالة	الدلالة
مدى إلتزام الإدارة بمتطلبات الحد من الاحتيال المالي	قطاع المواد الغذائية	١٣٠,٣٤٠	٦,٠٦١	٠,١٠٩	غير معنوي
	قطاع البترول	١٥٨,٢٠٠			
	مكاتب التدقيق	١٥١,٣٥٠			
	ديوان المحاسبة	١٦٢,٢٩٠			

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي: تبين من استخدام اختبار (Kruskal-Wallis) بأنه لا توجد إختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن إلتزام الإدارة بمتطلبات الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية، حيث بلغت Kruskal-Wallis (٦,٠٦١) عند مستوى معنوية **(٠,١٠٩)** بمتوسط حسابي إجمالي بلغ ٣,٥٥٣. **ومن ثم يمكننا رفض الفرض الثاني من فروض الدراسة حيث أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن إلتزام الإدارة بمتطلبات الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية، ويمكن تفسير ذلك علي أن هناك إتفاق بكافة القطاعات حول المتطلبات التي ينبغي علي الإدارة الالتزام بها للحد من الاحتيال المالي بالتقارير المالية بالبيئة الكويتية.**

٣/٣- نتائج إختبار الفرض الثالث: يوجد أثر معنوي للإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف على الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية : قام الباحث باستخدام تحليل الارتباط وتحليل الانحدار الخطي المتعدد وذلك بغرض التحقق من أثر وعلاقة المتغيرات المستقلة (الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف) بالمتغير التابع (الحد من الاحتيال المالي) كما يلي :

جدول رقم (١١) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف على الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية

المتغيرات المستقلة	B	R	R^2	t. test	قيمة المعنوية	مستوى المعنوية
ممارسات وأساليب الاحتيال المالي	٠,٣٢١	**٠,٦٣٣	٠,٤٠٠	٣,٤٢٥	٠,٠٠٣	معنوي
مؤشرات قياس الاحتيال المالي	٠,٤٠٨	**٠,٦٤٢	٠,٤١٢	٣,٣٥٢	٠,٠٠٢	معنوي
مدي إلتزام الإدارة بمتطلبات الحد من الاحتيال المالي	٠,١٣٤	**٠,٤٥٨	٠,٣٠٠	١,٣٢٥	٠,١٢٠	غير معنوي
معامل الارتباط R	٠,٦٦١					
معامل التحديد R^2	٠,٤٣٦					
قيمة F المحسوبة	٥٧,٦٠٤					
درجات الحرية	١٠٠					
مستوى المعنوية	٠,٠٠٠					

** تشير إلى ان الارتباط معنوي عن مستوى معنوية 0,05.
المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

يتضح للباحث من الجدول السابق ما يلي:

- أن التحقق من جودة توفيق النموذج من خلال معامل التحديد (R^2) (٠.٤٣٦) وهو ما يشـــير إلى أنه يمكن تفسير (٤٣,٦%) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع على أنه يرجع إلى المتغيرات المستقلة.
- تراوح ارتباط كل متغير من المتغيرات المســـتقلة في النموذج على حده مع المتغير التابع وفقاً لمعامل الارتباط (R) بين **0.633 و **0.642 و **0.548 ، وتشـــير تلك النتائج لمعنوية معامل الارتباط عند مســـتوى معنوية (0,05 %) لجميع المتغيرات المســـتقلة، ويعنى ذلك وجود علاقة طردية قوية بين الإفصـاح عن تغيرات أسعار الصـرف في الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية.

ومن خلال ما سـبق يتضـح للباحث من اسـتخدام الارتباط والانحدار وجود علاقة قوية بين الإفصـــاح عن تغيرات أسعار الصرف على الحد من الاحتيال المالي.

رابعاً: النتائج والتوصيات:

١- النتائج : توصل الباحث من خلال الدراسة النظرية والميدانية الى مجموعة من النتائج يمكن ابراز أهمها فيما يلي:

- عدم وجود إختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن مؤشرات قياس الاحتيال بالتقارير المالية حيث بلغت Kruskal-Wallis (٠,٦٩٢) عند مستوى معنوية (٠,٨١١) بمتوسط حسابي إجمالي بلغ ٣,٦٣٥. وبناء عليه يمكن القول أن هناك إتفاق حول مؤشرات قياس الاحتيال المالي بالتقارير المالية في كافة القطاعات محل الدراسة.
- عدم وجود إختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن إلتزام الإدارة بمتطلبات الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية، حيث بلغت Kruskal-Wallis (٦,٠٦١) عند مستوى معنوية (٠,١٠٩) بمتوسط حسابي إجمالي بلغ ٣,٥٥٣. ومن ثم يمكننا رفض الفرض الثاني من فروض الدراسة حيث أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن إلتزام الإدارة بمتطلبات الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية، ويمكن تفسير ذلك علي أن هناك إتفاق بكافة القطاعات حول المتطلبات التي ينبغي علي الإدارة الالتزام بها للحد من الاحتيال المالي بالتقارير المالية بالبيئة الكويتية.
- وجود علاقة طردية قوية بين الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف في الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية، حيث تبين من خلال تحليل الإنحدار أن هناك إرتباط لكل متغير من المتغيرات المستقلة في النموذج على حده مع المتغير التابع وفقاً لمعامل الارتباط (R) بين **0.633 و **0.642 و **0.548، وتشير تلك النتائج لمعنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية (0,05 %) لجميع المتغيرات المستقلة.

٢- التوصيات: في ضوء النتائج النظرية والميدانية توصل الباحث الى بعض التوصيات أهمها:

- ضرورة قيام المؤسسات الكويتية بتوعية الموظفين والعاملين بها بالعقوبات التي قد يواجهونها في حالة قيامهم بارتكاب أي من جرائم الاحتيال المالي.
- قيام الباحثين بإجراء العديد من الأبحاث المستقبلية التي تتعلق بالإفصاح عن مخاطر تغيرات أسعار الصرف التي تؤثر على نشاط المؤسسات الكويتية.

- ضرورة قيام الجهات الرقابية والإدارة العليا بكل مؤسسة على حث موظفيها بضرورة إتباع التعليمات والارشادات العامة للعمل المؤسسي مع التأكيد على الالتزام الكامل بمدونات السلوك الأخلاقي والابتعاد على الأفعال المفسدة للمؤسسات الكويتية من قبول الرشوة والتزوير في الأوراق والاحتيال المالي بكافة صوره.
- ضرورة نمذجة أسعار الصرف للعملات الأجنبية تفادياً للمشاكل المحاسبية التي قد تنتج عن تغير سعر الصرف خاصة في الشركات متعددة الجنسيات والتي تتم معاملاتها بالعملات الأجنبية.
- ضرورة قيام كافة المؤسسات الكويتية التي تتعامل بعملات أجنبية تتعرض لمخاطر تغير سعر الصرف بأتمتة البيانات ومعالجتها لتحويلها إلى معلومات موثوقة على المدي البعيد، من أجل الحد من التلاعب في تلك البيانات.

خامساً : مراجع البحث :

أ. المراجع باللغة العربية:

1) إبراهيم، محمد زيدان وسعادة، طارق إبراهيم والموافي، مروة حسني محمد (٢٠٢١). "أثر الإفصاح عن مخاطر التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على قطاع شركات الأدوية المسجلة في لبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١٣م – ٢٠١٨م"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج٥، ع١.
2) الأحمد، اسراء جهاد (٢٠٢٠)، "دور تقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات الاحتيال المالي في البنوك الأردنية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، ص ٣٥.
3) بالرقي، تيجاني وراشدي، أمين (٢٠١٧). "أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٢١ والنظام المحاسبي المالي"، مجلة البشائر الاقتصادية، مج٣، ع١، الجزائر.
4) درغام، ماهر وزقوت، نسيم (٢٠١٧)، "استخدام إشارات خطر التدقيق في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لاكتشاف الاحتيال المالي"، مجلة الاقتصاد والأعمال، ٢٥مج، ع٣، ص ص ١ – ٢٠.
5) السيد، مصطفي حسني (٢٠٢٠). "مخاطر التضخم وسعر الصرف وتقدير دالة الطلب على النقود في مصر في الفترة من ١٩٧٣م – ٢٠١٨م"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مج٢١، ع٢.
6) الطروانة، هديل صقر يوسف (٢٠٢١)، "أثر المحاسبة الجنائية في الحد من الاحتيال المالي: الدور الوسيط لنظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ص ص ١ – ١١٩.
7) عبدالقادر، محمد فتحي أحمد (٢٠١٩)، "الكشف عن الاحتيال المالي باستخدام أساليب التنقيب في البيانات وأثره على جودة المراجعة الخارجية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مج ٣٩، ع٤، ص ص ٤١ - ٧٢.
8) القرعاوي، إبراهيم هلال (٢٠٢٢)، "دور مراقب الحسابات الخارجي في الحد من أساليب الاحتيال المحاسبي"، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ٤٠، ص ص ١١٣ – ١٢٤.
9) لبيب، أيمن عبده. (٢٠١١) المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة لأعراض التغطية ضد مخاطر التقلبات في سعر الصرف الأجنبي: دراسة ميدانية الفكر المحاسبي مج ١٥ ، ٢ ٢٤٧ - ٢٦١.
10) معلمي، سيد مهدي؛ والحلو، جمال نعمان محمد. (٢٠٢٢). "أهمية تنقيب البيانات في كشف الاحتيال في القوائم المالية"، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ع ٦٧، ص ٣٠٣-٣٢٠.

11)منصور، نسرين (٢٠٢٣). "تغيرات أسعار الصرف والمشاكل الناجمة عنها بفلسطين في ظل تكنولوجيا المعلومات"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، مج٦، ع١، فلسطين.
12)هاني، راشدي. (٢٠١٨). أثر تغير أسعار الصرف على القوائم المالية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية – دراسة حالة شركة سوناطراك. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
13)الهنيني، ايمان أحمد (٢٠١٨)، "دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال المالي في الأردن"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مج٩، ع٢، ص ص ٨٧ – ١٠١.

ب. المراجع باللغة الإنجليزية:

1) Abdullah, N. S., Indulska, M., & Sadiq, S. (2016). "Compliance management ontology – a shared conceptualization for research and practice in compliance management". Information Systems Frontiers, 18(5), 995– 1020.
2) Arens, Alvin A., Elder, Randal J., Beasley, Mark S., and Hogan, chris E., (2017) "Auditing and Assurance Services-An Integrated Approach", by Pearson Education, ed.
3) Barbe. O et Diderot. L, (2014) Maîtriser les IFRS, 8éme édition, Editeur : Groupe Revue 71 Fiduciaire,p 340
4) Feka, I., & Vatrenjak, A. (2021). Classification of foreign exchange differences. USA: IFRS.
5) Hussain, N., & Ur-rahman, K. (2017). Relationship between Stock Prices and Exchange Rate in Asian Countries: A Quantile Regression Approach. The journal of Managerial Sciences, 11(3), pp. 175-200. Retrieved from http://www.qurtuba.edu.pk/jms/EBM.htm.
6) Jeppesen, K. (2019), “The Role of Auditing in the Fight Against Corruption”. British Accounting Review, 51(5).
7) Louwers, Timothy J., Ramsay, Robert J., Sinason, David H., Strawser, Jerry R., and Thibodeau, Jay C., (2015) "Auditing & Assurance Services", McGraw-Hill, ed.
8) Mahapatra, S., & Bhaduri, S. N. (2018). Dynamics of the impact of currency fluctuations on stock markets in India: Assessing the pricing of exchange rate risks. Borsa _Istanbul Review, xx, pp. 1-9. Retrieved from http://www.elsevier.com/journals/borsa-istanbul-review/2214- 8450.
9) Mechri, N., Hamad, B., Peretti, C., & Charfi, S. (2018). The Impact of the Exchange Rate Volatilities on Stock Market Returns Dynamic. HAL Working Papers. Retrieved from https://hal.archives ouvertes.fr/hal-01766742.

10) Patel1,Pareshkumar , , Dr.Narendra , Dr.Ashok ,factors affecting Currency Exchange Rate,Economical Formulas and Prediction Models, International Journal of Application or Innovation in Engineering & Management (IJAIEM),2014
11) Pham, D., Bui, Q., & Pham, T. (2021). Impacts of inflation on gold price and exchange rate in Vietnam: time-varying vs fixed coefficient cointegrations. Asian Journal of Economics and Banking, pp. 1-9.
12) Rahma, Natasya Navila & Sari, Shinta Permata. (2023), "Detection of Fraud Financial Statements through the Hexagon Model Vousinas Fraud Dimensions: Review on Jakarta Islamic Index 70", International Journal of Latest Research in Humanities and Social Science, Volume 06 - Issue 01, PP. 152-159.
13) Wells, J.T, (2014), "Principles of Fraud Examination", Hoboken, New Jersey, John Wiley & Sons, Inc.
14) Yasheng .C, & Zhuojun. W, (2022). "Financial Fraud Detection of Listed Companies in China: A Machine Learning Approach", Sustainability 2023, 15, 105. https://doi.org/10.3390/su15010105.